الأنباء
الاربعاء 4 مارس 2015

خلال استقباله أعضاء المجلس التخصصي للتنمية الاقتصادية

السيسي يدعو إلى طرح أفكار غير تقليدية تسهم في النهوض بمصر اقتصادياً

الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي

القاهرة ـ أ.ش.أ: استقبل الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي امس أعضاء المجلس التخصصي للتنمية الاقتصادية الذي تم تشكيله مؤخرا.

وصرح السفير علاء يوسف، المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية، بأن الرئيس السيسي أكد خلال الاجتماع الأول مع أعضاء المجلس دور الاقتصاد كمكون رئيسي يساهم في تحقيق الهدف الأساسي للمرحلة الحالية والذي يتمثل في تثبيت دعائم الدولة المصرية، ومن ثم فإن المجلس مطالب بطرح الأفكار العملية القابلة للتنفيذ، بالتنسيق مع مؤسسات الدولة المعنية لتطوير أفكار اقتصادية غير تقليدية تساهم في النهوض بمصر اقتصاديا، لاسيما فيما يتعلق بالعمل على خفض عجز موازنة الدولة، والمساهمة في مكافحة الفقر، وتلبية الطلب المتزايد في عدد من القطاعات الحيوية في الدولة، لاسيما قطاعات الطاقة والتعليم والصحة.

في هذا الصدد، استعرض الرئيس السيسي أهم التحديات الاقتصادية التي تواجهها مصر في تلك القطاعات والتي تتطلب من الجميع تضافر الجهود وترشيد الاستهلاك ومضاعفة العمل للتغلب على تلك التحديات، والمساهمة بشكل فاعل في تحقيق الآمال والطموحات التنموية التي ينشدها الشعب المصري، وشدد على أنه لا سبيل سوى الجهد الدؤوب والعمل المتواصل وزيادة الوعي لتحقيق النمو الاقتصادي والأهداف التنموية للدولة المصرية.

وأضاف السفير علاء يوسف أن الرئيس السيسي تناول عملية الإعداد لمؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري الذي سيعقد في شرم الشيخ خلال الشهر الجاري، مشيرا إلى إصلاح وتعديل التشريعات المتعلقة بالاستثمار لتهيئة مناخ جاذب للاستثمارات العربية والأجنبية، فضلا عن تسوية المنازعات الخاصة بالاستثمار.

من جانبهم، لفت أعضاء المجلس إلى أنهم عقدوا عدة جلسات لتبادل الرؤى، حيث تم التوافق على ضرورة تبني نهج واضح لتحقيق أهداف التنمية والنمو الاقتصادي وزيادة الإنتاج، مع أهمية البناء على ما هو موجود بالفعل من بنية اقتصادية وتشريعية وتطويرها، والتركيز على محركات التنمية ذات التأثير واسع المدى، وتبني مشروعات محددة تتميز بنتائج سريعة وملموسة، واقتراح سياسات وآليات لتحسين مؤشرات الأداء الاقتصادي والمالي.

كما قام أعضاء المجلس، خلال الاجتماع، بإلقاء الضوء على نطاق عمل المجلس الذي يتضمن دراسة واقتراح السياسات الاقتصادية والإنتاجية العامة للبلاد في كل المجالات بما يضمن تدعيم وتنمية القدرة الإنتاجية، وحسن استخدام الموارد المتاحة بالأساليب العلمية والتكنولوجية، ودراسة سبل القضاء على كل المعوقات التي تؤثر على عملية النمو الاقتصادي.

واقترح أعضاء المجلس التركيز في نطاق عملهم على عدة محاور رئيسية منها المساهمة في عملية التطوير الإداري والمؤسسي، ومحركات التنمية التي من شأنها تحقيق هدفي التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، كما عرضوا خلال الاجتماع عددا من المشروعات المقترح تنفيذها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

وذكر السفير علاء يوسف أن الرئيس السيسي أكد خلال اللقاء على أهمية استفادة المجلس من إمكانيات الدولة للقيام بمهامه على الوجه الأكمل، مشددا على ضرورة التعاون والتنسيق فيما بين المجلس وكل المجالس التخصصية التابعة لرئاسة الجمهورية، وكذلك التنسيق مع كل وزارات الدولة المعنية لتحقيق هدف التكامل في العمل.

وأوضح الرئيس السيسي أنه يمكن أن يتسع المجلس التخصصي للتنمية الاقتصادية ليضم الأعضاء الجدد من تخصصات مختلفة قد يحتاجها عمل المجلس مستقبلا، وأضاف أنه يتعين إيلاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمية قصوى باعتبارها إحدى أهم وسائل تشغيل الشباب ومكافحة البطالة والنهوض بالاقتصاد الوطني.

الحكومة الليبية المعترف بها و«فجر ليبيا» يتبادلان الضربات الجوية

بنغازي ـ رويترز: تبادلت قوات جماعة فجر ليبيا التي شكلت حكومة في طرابلس وقوات الحكومة الليبية المعترف بها دوليا الضربات الجوية التي تستهدف مرافيء النفط ومطارا امس في تصعيد لمعركة من أجل السيطرة على البلاد قبل أيام من محادثات سلام من المقرر أن تعقد في المغرب برعاية الأمم المتحدة.

ويعمل رئيس وزراء الحكومة المعترف بها دوليا عبدالله الثني والبرلمان المنتخب من شرق البلاد منذ أن سيطرت قوات فجر ليبيا على طرابلس في الصيف الماضي وشكلت حكومتها الخاصة.

وقال مسؤول أمني متحالف مع الحكومة الليبية المعترف بها دوليا إن طائرة حربية تابعة للقوات التي تسيطر على طرابلس نفذت ضربات جوية على ميناءي راس لانوف والسدر امس وأوقعت أضرارا طفيفة.

وقال علي الحاسي المتحدث باسم القوات التي تحرس الميناءين إن الطائرة استهدفت المطار المدني في راس لانوف وصهاريج نفط في السدر مضيفا أن الصواريخ سقطت قرب الصهاريج مما تسبب في أضرار طفيفة فقط.

وقال صقر الجروشي قائد سلاح الجو في الحكومة المعترف بها دوليا إن طائرات حربية قصفت أيضا مطار معيتيقة في طرابلس وإنه توجد خطط لتنفيذ ضربات جوية ضد الميناء في مدينة مصراتة التي تعد قاعدة لفجر ليبيا.

وقال الجروشي إن الضربات نفذت ردا على هجمات على مطار الزنتان شنتها القوات المتحالفة مع جماعة فجر ليبيا.

وقال مصدر في مطار معيتيقة إن الضربات أصابت منطقة قرب مدرج اقلاع وهبوط الطائرات ولكن لم تسبب أي أضرار كبيرة.

ولم يتسن الحصول على رد فوري على طلب لتأكيد الهجوم على ميناءي راس لانوف والسدر من المتحدث باسم القوات المتحالفة مع طرابلس.

وتؤيد حكومات غربية جهود الأمم المتحدة لجمع الجانبين حول طاولة المفاوضات لتشكيل حكومة وحدة والتوسط في وقف لاطلاق النار واعادة الانتقال الهش للديمقراطية في ليبيا إلى مساره.

أكثر من 34 ألف مصري عادوا من ليبيا

القاهرة ـ الأناضول: وصل العاصمة المصرية حتى امس 34 ألفا و420 مواطنا عائدين من ليبيا، عبر معبر السلوم الحدودي (غرب البلاد) ومطار القاهرة الدولي (شرقي العاصمة)، منذ إعدام داعش لـ21 قبطيا مصريا في ليبيا، بحسب مسؤول حكومي للأناضول وبيان صادر عن وزارة الطيران المدني.

وقال اللواء العناني حمودة، مساعد وزير الداخلية مدير أمن مطروح إنه وصل 964 مصريا عائدا من ليبيا عبر منفذ السلوم البري (شمال غرب) على الحدود المصرية الليبية أمس الأول.

وفي تصريح عبر الهاتف، أضاف المسؤول الأمني: العدد الإجمالي للعائدين عبر منفذ السلوم البري منذ يوم 16 فبراير الماضي، وحتى مساء أمس الأول، 26 ألفا و570 مصريا».

وفي سياق متصل، وصلت امس رحلتان جويتان إلى مطار القاهرة الدولي، شرقي العاصمة، الأولى قادمة من مطار جربا التونسي (على متنها 208) والثانية من مطار عين أمناس الجزائري (على متنها 108)، ليصل إجمالي العائدين امس الى 316 راكبا مصريا من الراغبين في العودة من ليبيا جوا، بحسب بيان لوزارة الطيران المدني.

وتابع البيان: «بذلك يصبح إجمالي الرحلات التي وصلت الى القاهرة 31 رحلة، أقلت 7 آلاف و850 مصريا عائدا من ليبيا».

ويلجأ المصريون في غرب ليبيا الراغبون في العودة إلى بلادهم، إلى منفذ رأس جدير الحدودي مع تونس، قبل استقلال طائرات للعودة إلى مصر عبر مطار جربا.

ومنذ 20 يناير الماضي، صدر قرار لجهات الأمن بمنع سفر المصريين إلى ليبيا على رحلات شركات الطيران الليبية، التي تنظم رحلات من مطار برج العرب بالإسكندرية شمالي مصر إلى المدن الليبية، بسبب سوء الأوضاع الأمنية.

ولا يوجد لدى الجهات الرسمية المصرية إحصاء دقيق بعدد المصريين في ليبيا، كما قال في تصريحات سابقة أبو بكر الجندي رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، فيما تشير تقديرات غير رسمية إلى أن أعدادهم بمئات الآلاف.

فيما قالت وزيرة القوى العاملة والهجرة، ناهد العشري، في تصريحات صحفية إن عدد المصريين العاملين في ليبيا يتراوح بين 500 ألف كحد أدنى، و800 ألف كحد أقصى، مشيرة إلى أنه يصعب حصر العمالة هناك بشكل دقيق لسفر عدد كبير منها دون عقود عمل، بطريقة غير شرعية.

وأظهر تسجيل مصور بثه تنظيم «داعش» على موقع «يوتيوب»، يوم 15 فبراير الماضي، إعدام 21 مسيحيا مصريا مختطفا ذبحا في ليبيا، دون أن يحدد توقيت قتلهم بالتحديد.

شكري: نؤسس لمرحلة جديدة وغير مسبوقة من التعاون مع دول حوض النيل الشرقي

الخرطوم ـ أ.ش.أ: أكد وزير الخارجية سامح شكري، حرص مصر التام على بذل كافة الجهود واغتنام الفرص المتاحة للتواصل والتعاون بين دول حوض النيل الشرقي الثلاث، بما يحقق المصالح المشتركة للجميع، ويؤسس لمرحلة جديدة وغير مسبوقة للتعاون بين مصر والسودان وإثيوبيا، استجابة لتطلعات ما يزيد على 200 مليون مواطن من أبناء شعوب دولنا الثلاث نحو غد أكثر أملا وأمنا وتنمية ورخاء.

وقال شكري، في كلمته في افتتاح أعمال مؤتمر وزراء الخارجية والموارد المائية لدول مصر والسودان وإثيوبيا بشأن سد النهضة الأثيوبي، والذي بدأ أعماله امس بالخرطوم، إن الاجتماع الوزاري لدول حوض النيل الشرقي الثلاث يكتسب أهمية خاصة ويمثل نقطة فارقة على درب التعاون القائم بين دول الحوض، مشيرا إلى أنه يعد الأول الذي يعقد على مستوى وزراء الخارجية والموارد المائية والري معا، لافتا إلى أن ذلك يدل على مستوى ما تم تحقيقه من تقدم ونجاح في إطار التنسيق والتعاون والرغبة المشتركة لبناء جسور التفاهم المشترك.

وأضاف وزير الخارجية بقوله: «إن مواردنا المشتركة هائلة وكافية لتحقيق آمال وطموحات شعوبنا إذا أحسنا الاستفادة منها على قاعدة المنفعة للجميع وعدم الضرر»، مشيرا إلى أن قدراتنا البشرية والاقتصادية والتجارية كبيرة وتدعونا جميعا للفخر والاعتزاز، مشددا على ضرورة وضع الأطر المثلى للتعاون والتكامل وبناء القواعد اللازمة لاستدامة هذا التعاون ونجاحه».

وأشار شكري إلى أن حرص مصر والسودان وأثيوبيا على استمرار تلك اللقاءات الدورية يعكس إدراكا مشتركا بوحدة الهدف وإصرارا على النجاح وإرادة سياسية للتعاون يتعين ترجمتها لواقع ملموس، لافتا إلى أن نهر النيل سيظل شريان الحياة الذي يجري في عروق شعوبنا ويجب المحافظة عليه متدفقا بالخير لأحفادنا.

وأكد وزير الخارجية، أننا نشارك في الاجتماع محملين بأصدق النوايا، معربا عن أمله في التوصل لحلول أكثر استدامة ورسوخا تعكس إدراكا حقيقا للمصالح وتفهما للشواغل ودواعي القلق حتى تتمكن من توفير الدعم السياسي والضمانات اللازمة لنجاح أعمال اللجنة الفنية الثلاثية المعنية بسد النهضة.

الجامعة العربية: تشكيل قوة عربية لردع الإرهاب سيتصدر جدول أعمال قمة شرم الشيخ

القاهرة ـ أ.ش.أ: أكدت الجامعة العربية أهمية مقترح مصر بتشكيل قوة عربية مشتركة للإسهام في صون وحماية الأمن القومي العربي.

وقال السفير أحمد بن حلي نائب الأمين العام للجامعة العربية في تصريحات للصحافيين امس، إن هذا المقترح سيكون في صدارة جدول أعمال القمة العربية المقررة في شرم الشيخ يوم 28 مارس الجاري تحت بند صيانة الأمن القومي العربي، وينطلق من مرجعيات عربية عديدة بدءا من معاهدة الدفاع العربي المشترك وميثاق الجامعة العربية واتفاقية الرياض للتعاون القضائي، بالإضافة إلى الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، مضيفا أن هناك قوات مماثلة تم تشكيلها وسبقنا إليها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

وأضاف بن حلي إننا في حاجة لمثل هذه القوات لتكون جاهزة وحاضرة ولتشكل نوعا من الرمزية بأننا كمجموعة عربية لنا قوة ردع وحفظ سلام، تقودها الدول الكبرى في الإقليم، تكون قادرة على المساعدة في حالات الكوارث والأزمات ودرء أي خطر يهدد استقرار دول المنطقة خاصة في ظل تصاعد ظاهرة الإرهاب التي تهدد كيانات الدول واستقرارها، مشددا على أن هذا الخطر بات يهدد الجميع في ظل وجود مظاهر هدامة لقيمنا الإسلامية.

وقال بن حلي إن هذه القمة تكتسب أهمية كبيرة في ظل الأوضاع الراهنة بالغة الصعوبة والتحديات والمشكلات التي تواجه منطقتنا العربية مع انتشار سرطان الإرهاب الذي يتطلب توحيد الجهود والمواقف العربية لمواجهته.

وفيما يتعلق بالخلافات العربية وانعكاساتها على القمة العربية المقبلة، شدد بن حلي على ضرورة تجاوز الاختلافات والتباينات في الرؤى، والتي اعترف بأنها ستظل قائمة، معربا عن أمله في أن تسهم اجتماعات وزراء الخارجية العرب في العمل على تجاوز هذه الخلافات خاصة في ظل الازمات المتصاعدة بالمنطقة واستهداف الإرهاب لدولنا العربية.

وقال بن حلي إنه من واجب وزراء الخارجية العرب أن يعملوا على إزالة الخلافات والتباين الذي يجب ألا يصل إلى القطيعة بين الدول العربية.

وردا على سؤال بشأن القضية الفلسطينية والاتهامات الموجهة لحركة حماس بالتدخل في الشأن المصري.

شدد بن حلي على ضرورة التعامل مع أسباب هذه الاتهامات وإزالتها خاصة أن الكل مستهدف، منوها في هذا السياق بلقاء الأمين العام للجامعة العربية د. نبيل العربي أمس الاول بوفد منظمة الجهاد الاسلامي الفلسطينية برئاسة رمضان شلح.

القضاء الإداري المصري يوقف إجراء الانتخابات التشريعية

صورة أرشيفية لمبنى مجلس الشعب المصري

القاهرة ـ أ.ف.پ ـ رويترز: بعد أن قضت المحكمة الدستورية ببطلان جزء من قانون الانتخابات، قررت محكمة القضاء الإداري المصرية امس وقف إجراء الانتخابات التشريعية التي كان من المقرر أن تبدأ هذا الشهر.

جاء حكم المحكمة برئاسة نائب رئيس مجلس الدولة المستشار يحيى دكروري على ضوء حكم المحكمة الدستورية العليا بمصر بعدم دستورية (قانون تقسيم الدوائر الانتخابية) الاحد الماضي.

وكانت اللجنة العليا للانتخابات بمصر أكدت التزامها بتنفيذ أحكام المحكمة الدستورية العليا بشأن تقسيم الدوائر الانتخابية لمجلس النواب موضحة أنها ستعد جدولا زمنيا جديدا للاجراءات الانتخابية.

وكانت عدة دعاوى أقيمت أمام محكمة القضاء الإداري تطالب بوقف انتخابات مجلس النواب لحين فصل المحكمة الدستورية العليا في الطعون المقدمة لها على قانون انتخابات مجلس النواب.

وقضت المحكمة الدستورية الاحد الماضي بـ «عدم دستورية» المادة الثالثة من قانون الانتخابات المتعلقة بتقسيم الدوائر الفردية لعدم توافق هذا التقسيم مع نص في الدستور ينص على ضرورة التساوي في الوزن الديموغرافي النسبي لكل الدوائر الفردية.

وعقب صدور قرار المحكمة الدستورية، أعلنت اللجنة العليا للانتخابات انه سيتم تأجيل الاقتراع و«إعداد جدول زمني جديد» للانتخابات التي كان مقررا أن تبدأ في 21 مارس الجاري بعد صدور التعديلات التشريعية اللازمة.

وطلب الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي من الحكومة «تفادي تأخير» كبير في موعد الاقتراع والإسراع بإعداد قانون جديد يتوافق مع الدستور في غضون شهر على الأكثر.

وشكل رئيس الوزراء الاثنين لجنة لوضع هذه التعديلات التشريعية.

وتعد الانتخابات التشريعية الاستحقاق الثالث لخارطة الطريق التي وضعت في يوليو 2013.

وتضمنت هذه الخارطة ثلاثة استحقاقات رئيسية هي إعداد دستور جديد في البلاد وإجراء انتخابات رئاسية ثم انتخابات تشريعية.

وبموجب خارطة الطريق نفسها، فان رئيس الجمهورية يتولى السلطتين التنفيذية والتشريعية الى ان يتم انتخاب برلمان جديد.

وكان من المقرر إجراء الانتخابات التشريعية على مرحلتين بين 21 مارس والسابع من مايو.

وتم تبني الدستور المصري الجديد في يناير 2014 وانتخاب السيسي رئيسا في مايو.

وكان الرئيس عبد الفتاح السيسي قد صادق في ديسمبر على القانون الانتخابي على أن تجرى الانتخابات وفق إجراءات معقدة تهدف الى جعل البرلمان يتمتع بصفة تمثيلية الى أبعد حد ممكن.

فرج: حكم الدستورية يحمي البرلمان المصري الجديد من الطعن عليه مستقبلاً

أسامة أبو السعود

أشاد مرشح القائمة الوطنية عن المصريين في الخارج في انتخابات البرلمان المصري 2015 وحيد فرج بحكم المحكمة الدستورية العليا والذي قضى بعدم دستورية المادة الثالثة من قانون الانتخابات والخاصة بتقسيم الدوائر لانتخابات مجلس النواب.

وقال فرج، في تصريح صحافي، ان البرلمان المصري الجديد يجب ان يبنى وفق قواعد دستورية وقانونية صحيحة تمنع الطعن عليه مستقبلا ليستطيع القيام بدوره المنوط به في خدمة الشعب المصري من الناحيتين التشريعية والرقابية.

وأشار الى ان البرلمان القادم تقع على عاتقه مسؤوليات جسام من اعادة صياغة القوانين المصرية بما يتفق مع الدستور الجديد اضافة الى سن تشريعات جديدة تستطيع النهوض بمصر خلال السنوات القليلة المقبلة، اضافة الى الرقابة الحقيقية على اداء الحكومة وتسهيل وصول جميع الخدمات الى المواطنين داخل مصر وخارجها.

ولفت فرج الى ان المصريين في خارج مصر ـ كما في الداخل ـ عانوا لسنوات طوال من مشكلات لابد من وضع آليات جدية لحلها وفي مقدمتها تخفيض الرسوم القنصلية وافتتاح مدارس مصرية والحفاظ على حقوق العمال وإيجاد آلية واضحة للتأمين الشامل ضد الحوادث او الوفاة ـ لا قدر الله ـ لأي مصري في اي دولة من دول العالم.

كما اكد على أهمية افتتاح أفرع لجامعتي القاهرة والأزهر الشريف في مختلف الدول لتعود مصر الى دورها الريادي الحقيقي وتحقيق استفادة كبيرة لأبناء مصر في الخارج وخاصة دول الخليج من هذه الجامعات العالمية ذات التاريخ العريق والخدمات التعليمية المتميزة.

ووصف فرج في هذا الإطار العلاقات المصرية ـ الخليجية وخصوصا الكويتية بأنها راسخة ومتجذرة ولا تخضع للأهواء او التيارات السياسية التي تعمل وفق اجندتها الخاصة وليس مصالح مصر والخليج.